

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٢٥

الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|          |                                                                           |
|----------|---------------------------------------------------------------------------|
| الرئيس:  | السيد كيم سوك . . . . . (جمهورية كوريا)                                   |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد إيتشيف                                     |
|          | أذربيجان . . . . . السيد مهديف                                            |
|          | الأرجنتين . . . . . السيد أويارزبال                                       |
|          | أستراليا . . . . . السيدة كينغ                                            |
|          | باكستان . . . . . السيد مسعود خان                                         |
|          | توغو . . . . . السيد مبيو                                                 |
|          | رواندا . . . . . السيد غاسانا                                             |
|          | الصين . . . . . السيد وانغ من                                             |
|          | غواتيمالا . . . . . السيد روسنتال                                         |
|          | فرنسا . . . . . السيد أرو                                                 |
|          | لكسمبرغ . . . . . السيدة لوكا                                             |
|          | المغرب . . . . . السيد بوشعرة                                             |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد بارهام |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد ديلورينتيس                     |

## جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية (S/2013/96)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/96)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/96، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ميس.

السيد ميس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لأقدم إلى مجلس الأمن نظرة عامة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في سياق تقرير الأمين العام الذي عمم على المجلس في الأسبوع الماضي (S/2013/96). بعض عناصر الحالة الراهنة مشجع، بما في ذلك استمرار الضعف النسبي لتنظيم ومقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

غير أنه يؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الحالة الأمنية العامة في الجزء الشرقي من البلد ما زالت آخذة في التدهور منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.6868). والأسوأ من ذلك أن بعض المناطق شهدت ترددا كبيرا في الحالتين الأمنية والإنسانية. وأقصد هنا الحالة في شمال كاتانغا. وعلاوة على ذلك، أنوي تركيز اهتمام المجلس على الحالة الأمنية وما يتصل بها من عوامل رئيسية. وبطبيعة الحال، سأتناول بإيجاز بعض التطورات الأخرى الهامة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد انصب اهتمام السلطات الكونغولية والمجتمع الدولي أساسا على التمرد الذي بدأه أصلا بوسكو نتاغاندا، ويشار إليه الآن على نطاق واسع بتمرد حركة ٢٣ مارس. ولذلك الاهتمام ما يبرره تماما. فعواقب التمرد الناجمة عن الأعمال المباشرة التي تقوم بها قوات حركة ٢٣ مارس والآثار غير المباشرة التي تعانيها كيفو الشمالية والمحافظات المجاورة، تمثل أشد التهديدات الأمنية خطورة على الاستقرار في المنطقة عموما، وعلى السكان بصورة خاصة، على الأقل منذ أن توليت مهام في كينشاسا في تموز/يوليه ٢٠١٠.

وعلى الرغم من التوقف العام لعمليات حركة ٢٣ مارس الهجومية منذ احتلالها مؤقتا لعاصمة المحافظة غوما في أواخر العام الماضي، فإن الحركة استمرت في توطيد هيكلها الإدارية في الجزء الذي تحتله من كيفو الشمالية، مع ما تفيد به الأخبار مكن أعمال عنف وتهديدات بالعنف على نطاق واسع في تلك المنطقة، مستهدفة السلطات المحلية وغيرها من الأطراف الأخرى التي تحاول مقاومة سلطتها. وعلاوة على ذلك، لا تزال البعثة تتلقى العديد من التقارير عن استمرار حركة ٢٣ مارس في تجنيد المقاتلين الجدد، بما في ذلك باستخدام القوة، وتفشي تجنيد القاصرين على نطاق واسع. كما لاحظنا أن

بسبب الظروف، اتخذت الاشتباكات المستمرة بين الجماعات المسلحة طابع المعارك غير المباشرة. فعلى سبيل المثال، في المنطقة المتقلبة المحيطة ببينغا في كيفو الشمالية، حدثت صدامات متواصلة بين جماعة الماي - ماي شيكا، بعد أن تحول تعاون شيكا مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى التعاون مع حركة ٢٣ مارس، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، وهي ميليشيا تشارك الآن مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في معارضة أهداف حركة ٢٣ مارس. كما تحدثت مواجهات أخرى بانتظام تضم قوات أخرى، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ورايا موتومبوكي ونياتورا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وجماعة الماي - ماس شيتاني، ومختلف الفئات الأخرى. يتميز العديد من هذه الصراعات بالتوترات العرقية بين المجتمعات المحلية، التي زادت بشكل حاد منذ العام الماضي بسبب تمرد حركة ٢٣ مارس. وتسهم جميع تلك العوامل في حالة عامة من عدم الاستقرار وتدهور الظروف الأمنية وحالة شبه دائمة من الخطر الذي يهدد معظم سكان المقاطعة.

لم تتمكن حركة ٢٣ مارس من إنشاء أي قاعدة تُذكر من الدعم خارج المنطقة المحتلة من كيفو الشمالية، بالرغم من الجهود القوية المبذولة في سبيل ذلك. ومع ذلك، كانت هناك زيادة عامة في نشاط الميليشيات في مقاطعة كيفو الجنوبية، وتزايد انعدام الأمن في أقصى شمال كيفو الشمالية، واستمرار الصراع في إيتوري في المقاطعة الشرقية، ساعد على حدوثهما الفراغ الأمني وانشغال السلطات عموماً بحركة ٢٣ مارس بشكل عام. وتشمل هذه الزيادة العامة بعض النشاط المتزايد لجماعة القوى الديمقراطية المتحالفة الأوغندية في شمال كيفو الشمالية، على الرغم من أنه ليس من الواضح في هذا الوقت ما إذا كان هذا اتجاهاً طويلاً الأجل أو صدفة قصيرة الأجل. وتفيد تقارير واسعة الانتشار بأن كل المناطق بصفة أساسية تتسم بالعنف وعمليات

حركة ٢٣ مارس حافظت على مواقع عسكرية مهمة على أبواب مدينة غوما، في انتهاك لاتفاق كامبالا الذي تم التوصل إليه في العام الماضي. وتشمل تلك المواقع مواقع جيدة لإطلاق النار في هضاب مونيغي، مما يضع مطار غوما على مرمى النيران. ولم يكن هناك أي دليل حتى الآن على أي تراجع عام لقوات حركة ٢٣ مارس أو أي تغيير كبير في وضعها العسكري على نحو عام. ولا تزال قوات حركة ٢٣ مارس، على ما يبدو، تستفيد من جودة التمويل والتجهيز والتسليح.

ولا تزال حركة ٢٣ مارس تقوم بدوريات أو عمليات أخرى في المنطقة المجاورة مباشرة لمدينة غوما. وأدت تلك العمليات مؤخراً إلى ازدياد المخاوف والإشاعات في المنطقة بشأن قرب استئناف الأعمال العسكرية على نطاق واسع. وهي تدل على أجواء مشحونة ومخيفة في غوما والمنطقة بصورة عامة. والحالة العامة متقلبة ومتردية، ويمكن أن تنهار في أي وقت لتصبح صراعاً واسع النطاق بدون سابق إنذار.

إن القوات الحكومية، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تحافظ على وجود عسكري في غوما يتألف من ٦٥٠ من الجنود، وفقاً لاتفاق كامبالا. وقد أعيد إنشاء مقر المنطقة العسكرية الثامنة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة جنوب ساكي في المحافظة.

تم إنشاء وجود جديد للشرطة الكونغولية في غوما بدعم وتعاون من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ما برحت تحافظ على النظام على الرغم من نقص الأسلحة والمركبات والموارد الأخرى منذ احتلال حركة ٢٣ مارس للمدينة. وفي غياب الترتيبات الأمنية الثلاثية في مطار غوما الذي دعا إليه اتفاق كامبالا، أدارت البعثة بشكل عام المطار منذ بدء الاحتلال حتى الآن.

و لا ارتباطاً بهذه الحالة، واصلنا رؤية زيادة في نشاط الميليشيات الكونغولية عبر المقاطعة. سواء كان عن قصد أو

جديدة؛ بل أن كل التقارير تشير في الواقع إلى عكس ذلك. ولئن كانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحتفظ بالتأكيد بقدرة كبيرة على خلق المشاكل في مناطق عملياتها، ولا سيما في كيفو الشمالية، يبدو من الواضح أن موقفها العام ضعيف، مقارنة بما كان عليه منذ سنتين أو أكثر.

كما تبدو هجمات جيش الرب للمقاومة وأنشطته العامة محدودة أيضا في المقاطعة الشرقية في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشير تقديراتنا التي أجريت بالتعاون مع مركز دونغو للمعلومات والعمليات المشتركة إلى أن مستويات أعداد مقاتلي جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا زالت محدودة جدا. إذ ينشط هؤلاء المقاتلون عموما في مجموعات صغيرة فقيرة التسليح والإمداد. ومع ذلك فإنهم لا زالوا بالتأكيد يمارسون عنفا شديدا ضد المدنيين الذين يستهدفونهم. بما في ذلك حالات الاختطاف والعنف والنهب الذي تقوم به عناصر مسلحة. وبطابع الحال، تحتفظ المجموعة بالقدرة على تحريك قواتها عبر الحدود متى تشاء، مما يتطلب اليقظة المستمرة والتعاون الإقليمي لوضع حد لهذا الخطر الإقليمي. إلا أن عمليات جيش الرب للمقاومة وعديد قواته في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتسمت منذ بعض الوقت بالمزيد من محدودية نطاقها. كما تجدر الإشارة إلى أن منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى ذواتي المساحات الشاسعة والكثافة السكانية المنخفضة لا تزال تشهدان ارتفاعا في مستوى العنف من المجرمين. بما في ذلك الصيادون غير المرخصين.

سعت البعثة للرد على جميع تلك التهديدات باستخدام جميع الموارد المتاحة وفي حدود الولاية الممنوحة لنا. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن البعثة، على سبيل المثال وعلى عكس الكثير من التقارير الصحفية الخاطئة، قد اشتركت في الجهد العسكري الهادف للتصدي لاعتداءات حركة ٢٣ مارس بما في ذلك الهجوم الذي شنته الحركة على غوما في

القتل والعنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب، واستخدام الأطفال والتجنيد القسري، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

وهناك جانبان أكثر إشراقا نسبيا، إذا جاز لي استخدام هذا المصطلح، في المشهد الأمني عموما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. الأول هو استمرار ضعف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعجزها الواضح على إعادة بناء أو تعزيز القدرات العامة، على الرغم من أن عمليات القوات المسلحة والعمليات العسكرية المشتركة الموجهة ضدها قد خُفضت بصورة عامة منذ بداية تمرد حركة ٢٣ مارس. حدث انخفاض كبير في عدد مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين يتم تجهيزهم للعودة إلى وطنهم منذ الذروة التي وصل إليها العدد وهي ١٤١ مقاتل أعيدوا إلى وطنهم في آذار/مارس ٢٠١٢، قبل اندلاع تمرد حركة ٢٣. كانت هذه النتيجة مرتبطة بالعمليات المشتركة التي كانت تجري في كيفو الجنوبية حينئذ. وقد انخفض هذا العدد بشكل كبير منذ ذلك الوقت.

لقد سجلنا زيادة غير عادية في كانون الثاني/يناير وهي ٦٦ مقاتل رواندي من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أعيدوا إلى وطنهم، بالمقارنة مع ٢٩ مقاتل مسجل في كانون الأول/ديسمبر. غير أن أربعة وأربعين من هؤلاء كانوا في كيفو الجنوبية، ويبدو أنهم مرتبطون بانتقال واسع النطاق لأغلبية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين تركوا في تلك المقاطعة، وفيما يبدو يسعون إلى إيجاد مناطق أكثر أمنا من هجمات رايا موتومبوكي والجماعات الأخرى. ولكن منذ ١٥ شباط/فبراير، لم يسجل في هذا الشهر سوى ١٩ مقاتل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين عادوا إلى الوطن، مما يشير، على ما يبدو، إلى العودة إلى المستويات المنخفضة عموما لإعادة إلى الوطن التي كانت في أواخر عام ٢٠١٢.

وعلى الرغم من هذه الظروف، لا يوجد دليل على أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد تمكنت من بناء أي قوة

للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. ولن أفصلها جميعا هنا، حيث إن المجلس قد تلقى بالفعل كما ملموسا من التقارير والتحديات بشأن هذه الجهود.

و مع ذلك، سوف أذكر بإيجاز، مبادرتين معلقتين هامتين جدا لهما أثر مباشر محتمل على أنشطة البعثة. الأولى هي اقتراح إضافة قدرة مراقبة للبعثة بواسطة طائرة بلا طيار. أود أن أعرب عن شكري الشخصي والتقدير إلى المجلس على دعمه لهذا الاقتراح، ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أننا نتحرك إلى الأمام مع مكاتب نيويورك ذات الصلة لكفالة نشر هذه الطائرات بدون طيار في أقرب وقت ممكن. وقد أكد لي موظفونا الميدانيون أهمية الفوائد المحتملة التي يمكن أن تتحقق من هذه القدرة عند نشرها.

أما الأخرى فهي الاقتراح المناقش على نطاق واسع لإضافة قوة عسكرية أو لواء في إطار البعثة لديه سلطة إنفاذ السلام تتجاوز ولاية الأمم المتحدة التقليدية لحفظ السلام. من منظور، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعرف بمونوسكو الآن، تعمل منذ وقت طويل بما يتفق مع نموذج أمم متحدة تقليدي لحفظ السلام منشأ على أساس بيئة ما بعد الصراع. للأسف، وبطبيعة الحال، أكدت الأحداث الأخيرة من جديد، أن البعثة تعمل في بيئة صراع فعلي في كثير من الأحيان.

إن السعي إلى تكييف نموذج حفظ السلام في سياق ما بعد الصراع هذا لم يكن مرضيا جدا. وإني على اقتناع بأن القدرة على إنفاذ السلام في الميدان هي عنصر ضروري للمساعدة على تحقيق الشروط اللازمة للحصول على الالتزامات وإجراء الحوارات التي تحتاجها جميع الأطراف لاحتلال سلام دائم في المنطقة حيث تُنشأ تلك القدرة.

و مع التوصل إلى الصيغة النهائية للاقتراح المحدد بشأن تلك القوة العسكرية المحتملة التي توفرها الجماعة الإنمائية

تشرين الثاني/نوفمبر. ويسرني أن أقدم لأعضاء المجلس، بناء على رغبتهم، سردا مفصلا عن العمليات العسكرية المتعلقة بالهجوم الذي قامت به حركة ٢٣ مارس.

للأسف، وكما هو واضح، فإن هذا التدخل العسكري وتدخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فشلا في وقف الحملة القوية والمدمرة جيدا وحسنة التجهيز التي هدفت للسيطرة على غوما. لقد عملنا في البعثة باستمرار على استعراض مواقع انتشارنا وقواعد عملياتنا في محاولة لضمان أكبر قدرة ممكنة للرد ليس على عمليات حركة ٢٣ مارس فقط، بل أيضا على التهديد الذي تشكله مجموعة واسعة من الجماعات المسلحة في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد عمل مع المكونان المدني والأمني لدينا والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وتعاونوا جميعا على نحو وثيق لضمان أقصى قدر من الفعالية في استجابتنا لنطاق واسع ومتزايد باستمرار من المسائل الأمنية والإنسانية. ولا بد لي أن أؤكد مرة أخرى، مع ذلك، أن قواتنا ومواردنا محدودة جدا لتغطية بالمنطقة الشاسعة التي نعمل فيها. وبينما تبرز تهديدات جديدة في مناطق أخرى، بما في ذلك مقاطعتا مانينا وكاتانغا، فإن فرصتنا في الرد على تلك التهديدات محدودة جدا.

وكما يعلم المجلس، كانت هناك مجموعة واسعة من الجهود الإقليمية والدولية الجارية بشأن مجموعة المسائل الصعبة هذه، وخاصة فيما يتعلق بالتهديدات التي تشكلها حركة مارس ٢٣، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وجماعات مسلحة أخرى في كينغو الشمالية وكينغو الجنوبية. وتشمل هذه مبادرة إطار السلام الإقليمية التي يقودها مكتب الأمين العام لتحقيق سلام دائم في المنطقة، والمحادثات الجارية بكمبالا في إطار التنسيق العام الذي تقوم به أوغندا بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وزيادة المبادرات الإقليمية المرتبطة بالجماعة الإنمائية

موتومبوكي، وهي مسافة تبعد كثيرا عن منطقة عمليات تلك الجماعة في مقاطعة كيفو الجنوبية.

ويمثل ذلك توسعا آخر في نشاط الميليشيات وعنفها، خارج منطقة وجود البعثة مرة أخرى. وفي ذلك الصدد، فقد تمكنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من شن هجوم مضاد باستخدام قوات من كيسانغاني، أسفر عن طرد عناصر مليشيا راي موتومبوكي بعد يوم من احتلالها للبلدة، ودُحرت تلك العناصر شرقا نحو كاسيسي وهي بلدة في مقاطعة مانيمبا، كانت لا تزال تحت احتلال مليشيا راي موتومبوكي حتى أوائل هذا الأسبوع. ولحسن الحظ، لم تكن هناك خسائر في صفوف العاملين في المجال الإنساني المتمين إلى العديد من الوكالات العاملة في المنطقة. غير أن ذلك يمثل أيضا تطورا مثيرا للقلق، ولا تتوفر لدينا سوى قدرة محدودة على الاستجابة له. وأود أن أشير أيضا بهذه المناسبة، إلى مسائل هامة يتعين رصدها فيما يتعلق بالمشاكل المحتملة التي تنطوي على توترات مستمرة في أجزاء من المقاطعة الاستوائية، والتقارير المتعلقة بتدفقات كبيرة للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المقاطعة الإستوائية.

وقد ازداد التحدي المتزايد الذي تواجهه الوكالات الإنسانية حدة، وخاصة في ضوء الضغوط المالية الحالية التي تحد من التمويل اللازم للعمليات المطلوبة. ويواجه موظفو العمل الإنساني تحديات هائلة في تقديم الخدمات إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر، العدد الكبير والمتزايد من الأشخاص المشردين داخليا في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، علاوة على أماكن أخرى أيضا. وتشمل تلك التحديات إمكانية الوصول بصورة ملائمة إلى المحتاجين حسب حاجتهم، وما يرتبط بذلك من أخطار محتملة، تشكل تهديدات أمنية مباشرة للأفراد والوكالات المعنية. ونواصل العمل بشكل وثيق للغاية، اعتمادا على موارد

للجنوب الأفريقي، فإنني أشجع المجلس بقوة على النظر جديا في ذلك الاقتراح، بما في ذلك احتياجاته ومتطلباته. وآمل أن يوفر المجلس الدعم اللازم لتلك القوة ويأذن بنشرها في أقرب وقت ممكن. وأرى أن ذلك يمثل استجابة بالغة الأهمية وعلى وجه الاستعجال، للحالة الميدانية القائمة، وخاصة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

وإذ نناقش التهديدات الأمنية الحالية، فإنني ألاحظ أيضا التطورات الأمنية الأخيرة المثيرة للقلق في كاتانغا والمقاطعات الأخرى. وقد ازدادت أنشطة قائد مليشيا ماي - ماي المعروف باسم جيديون، وغيرها من الميليشيات المرتبطة بها، مثل كاتا كاتانغيس وغيرها في مقاطعة كاتانغا الشمالية منذ هروب جيديون من السجن في أواخر عام ٢٠١١. وقد بلغت الحالة الآن مرحلة خطيرة، وهي تلحق الضرر برقعة جغرافية تزداد اتساعا، في حين تسببت بالفعل في نشوء أزمة إنسانية هائلة. وتشير تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن هناك الآن ٣١٦٠٠٠ من الأشخاص المشردين في كاتانغا جراء الأنشطة العسكرية المتصلة بجيديون، علما بأن ذلك العدد آخذ في الازدياد.

وقد تلقينا العديد من الطلبات فيما يتعلق بزيادة وجود بعثة الأمم المتحدة وتعزيز استجابتها. ولسوء الحظ، فإن لدينا وجودا محدودا للغاية في تلك المنطقة، وبالتالي، قدرة محدودة أيضا على الاستجابة. ومع ذلك، فإننا ننظر في إمكانية إشراك جميع وكالات فريق الأمم المتحدة القطري ذات الصلة، بالإضافة إلى البعثة، فضلا عن العمل مع السلطات المحلية والإقليمية والوطنية من أجل تحديد الخيارات. ومع ذلك، أخشى أن تزداد الحالة سوءا في الأسابيع المقبلة.

وبالمثل، فقد ساورني القلق إزاء التطورات التي حدثت قبل أسبوع واحد تقريبا، جراء الاحتلال المؤقت لبلدة بونيا في مقاطعة مانيمبا من قبل خلية تنتمي إلى جماعة مليشيا راي

تلك العمليات. غير أن المسائل التي تم التطرق إليها تكتسي أهمية واضحة بالنسبة لمستقبل البلد وشعبه.

ويجب أن أشير أيضا إلى أن إجراء استعراضات نقدية للخطة القائمة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار للمناطق الخارجة من الصراع المسلح /الاستراتيجية الدولية لبرامج تحقيق الأمن والاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن التحركات لدفع عجلة الاعتماد الرسمي لبرنامج توطيد السلام في مناطق أخرى من البلد، تمضي قدما كذلك. وتكتسي جميعا أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. وجميعها تؤثر على مسائل مشاركة البعثة، ونقل المهام، قدر الإمكان، إلى أعضاء الفريق القطري، وعلى الكيفية التي يمكن بها معالجة المسائل الرئيسية عموما. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن جميع تلك المسائل ترتبط ارتباطا مباشرا كذلك بمسائل الأمن والاستقرار في شرق البلد والمناطق الأخرى، كما أنها هامة في حد ذاتها.

لا يزال إصلاح القطاع الأمني، وأهمه على الإطلاق الإصلاح العسكري، في صلب الأولويات الفورية الرئيسية. وقد أعاد الرئيس كابيلا مؤخرا تأكيد أهمية ذلك القطاع، فضلا عن تأكيد عزمه على تنفيذ أنشطة جديدة رئيسية في ذلك الصدد. ومع ذلك، يظل من الأهمية بمكان وضع استراتيجية شاملة توفر الخبرة والموارد والمشاركات اللازمة من جميع الأطراف تحت الإشراف العام للحكومة الكونغولية. وسنواصل الحوار النشط مع السلطات الحكومية لتحديد الكيفية التي قد تتكشف بها تلك المبادرات.

وينبغي أن أشير أيضا إلى أهمية التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجالين رئيسيين، بما في ذلك الاعتماد الرسمي لخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة الكونغولية التي ترمي إلى وقف ومنع تجنيد القصر والعنف الجنسي ضد الأطفال، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال من جانب

البعثة وسائر وكالات الأمم المتحدة الأخرى، من أجل تلبية تلك الاحتياجات. وتشمل تلك التحديات الشواغل الأمنية التي تركز على العدد الكبير والمتزايد لمخيمات الأشخاص المشردين داخليا في كيفو الشمالية، وخاصة ما يتعلق بحماية الأشخاص المقيمين في تلك المخيمات من هجمات محتملة. وقد أحرزنا تقدما في ذلك الصدد. ومع ذلك، أود أن أحث بقوة جميع الدول الأعضاء والمنظمات على أن تسارع إلى دعم تلك الجهود الإنسانية بأقصى حد ممكن، بغية تيسير الاستجابات الفعالة للاحتياجات الهائلة بالفعل والتي يرجح ازديادها.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أشير بإيجاز إلى بعض التطورات الهامة التي تؤثر أيضا على ولاية البعثة

لقد اعتمدت الجمعية الوطنية مؤخرا قانونا انتخابيا جديدا ينص على إجراء إصلاحات كبيرة على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. واعتمدت الجمعية الوطنية أيضا - الأسبوع الماضي فحسب - الاستعراض القانوني المطلوب من قبل المحكمة العليا، ويتوقع إحالته إلى الرئيس كابيلا في الأيام القليلة القادمة، ونتوقع سنها قريبا. ومن شأن ذلك أن يفسح المجال أمام إجراء إصلاحات واسعة النطاق على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بما في ذلك إنشاء مجلس للرقابة العامة والتنفيذ. وإذا يتحقق ذلك، فإننا بحاجة إلى النظر - في تعاون مع جميع الشركاء - في التوقعات والتوقيت الملائمين لتحديد المشاركة بصورة مناسبة في دعم عملية إجراء الانتخابات المحلية وعلى صعيد المقاطعات التي طال انتظارها، بطريقة ديمقراطية وشفافة. وتمثل تلك العملية مرحلة بالغة الأهمية من مراحل تطور الديمقراطية الناشئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، علاوة على أهميتها بالنسبة لتنفيذ عملية اللامركزية المعلقة بما يتسق ودستور عام ٢٠٠٦ والإرادة الشعبية، على أن يتم كل ذلك في السياق السياسي العام القائم الآن. وإن من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات محددة بشأن الكيفية التي يمكن أن تتكشف عنها

والعسكريين على حد سواء عن كلمة أخيرة من الامتنان والثناء على البعثة على ضوء خلفية الحالة المثيرة للقلق البالغ في مقاطعات كيفو وكاتانغا. ذلك أن جميع موظفي الأمم المتحدة يضطلعون بعملهم بدأب وفي أصعب الظروف في غالب الأحيان. وبذلك يظهرون روح التضحية والالتزام باحترام المثل العليا للأمم المتحدة. ويواجه ذوو الخوذ الزرقاء والموظفون المدنيون على حد سواء التحديات المرتبطة بالولاية التي كلفهم بها المجلس، بروح من المهنية والشجاعة والتصميم. وفي هذا الصدد، هم يستحقون امتناننا وإعجابنا. وأنا أتوجه بالشكر إليهم وإلى المجلس على دعمه واهتمامه.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد ميس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أقول مرة أخرى إنه يشرفنا للغاية أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن في هذا الوقت وأن أؤكد لكم مجددا دعم بلدي في نجاح مهمتكم النبيلة جدا.

وأشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه الجلسة المعقودة للنظر في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه أيضا فرصة لي لكي أوجه شكرا خاصا إلى الأمين العام بان كي - مون الذي لم يدخر وسعا، منذ توليه قيادة المنظمة، في سبيل إيجاد حل لضمان استعادة السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتوقيع يوم الأحد في أديس أبابا على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في بلدي وفي منطقة البحيرات الكبرى هو دليل آخر على جهوده.

وأود أن أرحب بحضور السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكره

القوات المسلحة الكونغولية والأجهزة الأمنية في الكونغو. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في تحديد الإجراءات المحددة المرتبطة، الأمر الذي يمثل خطوة مشجعة وكبيرة إلى الأمام في مجال يمثل مصدر قلق لفترة طويلة. وفضلا عن ذلك، يسرني أن أبلغكم بأننا نقرب من الاعتماد الرسمي لبرنامج العدالة المشترك الذي طال انتظاره لعدة سنوات، وسيوقعه بصورة مشتركة وزير العدل الكونغولي والأمم المتحدة، وستشرف على تنفيذه وزارة العدل. وأنا متفائل بأن البرنامج سيكون جاهزا للاعتماد والتوقيع في المستقبل القريب. وسيكمل ذلك بفعالية جهودنا المستمرة مع نظام العدالة العسكرية في مكافحة الإفلات من العقاب، الذي لا يزال مسألة ذات أولوية عليا. وسنواصل الاضطلاع بتلك الأنشطة، بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

أخيرا، وقبل أن أختم بياني، أود أن أحيطكم علما بمختلف المناقشات والخيارات بشأن التعديلات المحتملة المتعلقة بإجراء تعديلات على ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة. ولدي اعتقاد قوي بأن ذلك الاستعراض مناسب. في الواقع، فقد سبق أن أشرت إلى بعض المحالات التي أرى أنها بحاجة ملحة إلى التعديلات، وخصوصا فيما يتعلق بتوفير قدرة جديدة لإنفاذ السلام. وأود أيضا أن أحث بقوة على أن تُعقد تلك المناقشات في إدراك تام للسياق العام وللقیود المفروضة على الموارد البشرية وغيرها من الموارد المتاحة للبعثة. وعلاوة على ذلك، أحث بقوة على مقاومة الميل إلى إضافة المزيد إلى مهام واحتياجات البعثة التي هي كبيرة بالفعل. ومن الضروري أن تنماشى مهام الولاية مع تقييم واقعي للسياق العام، والموارد والقدرات المتاحة.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أكرر خالص امتناني لجميع أعضاء مجلس الأمن، علاوة على الدول الأعضاء، للدعم النشط الذي قدموه إلى البعثة وموظفيها الذين يعملون في ظل ظروف خطيرة وصعبة للغاية. وأود أن أعرب لجميع موظفي البعثة المدنيين

والاستقرار، على النحو المبين في المرفق الأول للتقرير. ونأمل إيلاء الاهتمام لتحقيق الهدف الرئيسي، ألا هو، تعزيز التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل لضمان الاستقرار المستدام في تلك المنطقة من البلد. وبخصوص الاستراتيجية ومبادرة نقل المسؤولية عن بعض مهام البعثة إلى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، على النحو المبين في المرفق الثاني للتقرير، فإن الحكومة ستعبر عن رأيها بشأن هذه النقطة. بمجرد أن تتاح لها الفرصة لاستعراض التقرير الخاص الذي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس.

والتقرير المرحلي للأمين العام، المعروض حالياً على المجلس، يشير بوضوح إلى أن أنشطة حركة ٢٣ مارس (م-٢٣) ستكون لها عواقب جسيمة على الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى، مما سيؤثر على مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء، كما يرد في الفقرة ٧٨ من التقرير. وتخلص الفقرة ذاتها أيضاً إلى أن التقدم المحرز على عدد من الجبهات قد حرت إعاقته، أو حتى إجهاضه، في بعض المناطق. وعلاوة على ذلك، فإن الأمين العام يشير إلى أن حركة م-٢٣ تحظى بدعم خارجي لأفعالها التي تزعزع الاستقرار، وهو ما أدانه وفد بلدي مراراً وتكراراً، وكذلك فريق الخبراء، بأوضح العبارات. والتوتر معروف على نطاق واسع. لذلك، فإنني لن أخوض في التفاصيل. ومع ذلك، أود أن أحث من لا تزال الشكوك تساورهم على قراءة التقرير النهائي للفريق المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/843)، المرفق)، وكذلك تقريره المؤقت المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ ومرفقه (S/2012/348، المرفق). والتقريران يسلطان الضوء على دور الجهات الخارجية في ما يجري حالياً من زعزعة للاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن منظور حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، أسفرت الأعمال الوحشية المنسوبة إلى إرهابيي حركة م-٢٣ والقوات الأجنبية الداعمة لها عن تدهور في الحالة يؤثر على كل من كيفو

على تزويده المجلس بتقييمه للتقدم المحرز منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في تنفيذ القرار ٢٠٥٣ (٢٠١٢).

أود أن أبدأ، إذا جاز لي، بأن أثير أولاً النقاط الثلاث التالية:

أولاً، يمثل تعزيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسرعة نشر قوة تدخل شاغلين رئيسيين لحكومة بلدي في الوقت الراهن. وهذا الجهد يهدف، كما نعلم جميعاً، إلى تلبية حاجة أمنية حقيقية وعاجلة في الجزء الشرقي من بلدي. فبعد مناشدات عديدة من قبل حكومة بلدي والأمين العام وعدد من الشركاء، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، نعتقد أن مسألة تعزيز ولاية البعثة هي الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به وهو ما يتطلب إجراءات سريعة من قبل مجلس الأمن.

ثانياً، مع أخذ هشاشة الحالة على أرض الواقع بعين الاعتبار، فإن حكومة بلدي تدعو مجلس الأمن إلى النظر بأسرع ما يمكن في اتخاذ قرار بتغيير ولاية البعثة.

ثالثاً، بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكبتها في منطقة مينوفا، أود أن أشير إلى أن الحكومة لم تدحض مطلقاً هذه الاتهامات؛ بل أنها أذنت، على العكس تماماً، بالقبض على مرتكبي هذه الأفعال ليتسنى تقديمهم إلى العدالة أمام الهيئات القضائية المختصة. وقد تم القيام بذلك، على نحو ما هو وارد في عدة فقرات من التقرير المعروض على المجلس (S/2013/96).

أود الآن أن أنتقل إلى التقرير، الذي عرضه السيد ميس للتو. وأود أولاً أن أشير إلى المرفقين.

وبادئ ذي بدء، أود أن أعيد التأكيد على دعم حكومة بلدي لأهداف الاستراتيجية الشاملة المنقحة التي يقترح الأمين العام أن تحل محل الاستراتيجية الدولية الحالية لدعم الأمن

بشأن تنظيم وتشغيل الشرطة الوطنية؛ والقانون ١٣/٠٠٥، المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بشأن القانون العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والقانون المنظم لعمل أفراد الشرطة الوطنية، والذي يجري الإعداد لإصداره الآن. وستستمر هذه الجهود من أجل أن يكون لدى البلد جيش قادر على الردع. وما يهم حاليا، وهو ما يتوقع الشعب الكونغولي حدوثه في أقرب وقت ممكن، هو الوفاء بوعده تغيير ولاية البعثة، بهدف نشر لواء التدخل الذي أُعلن عن إنشائه.

وختاما، نحن نتطلع بشغف إلى إصدار التقرير الخاص للأمين العام عن الاستراتيجية التي ستتبع في المستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الشمالية وكيفو الجنوبية، حسبما تؤكد الفقرة ٤٥ من تقرير الأمين العام. وقد نُسبت العديد من مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى مقاتلي حركة م-٢٣ خلال الفترة قيد النظر، لا سيما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وعودة إلى الحالة الأمنية في غوما، أثني على تنفيذ بعثة الأمم المتحدة خططها للأمن الداخلي في سياق عمليتي اليقظة الكاملة والمدافع الصامتة. وفي إطار الفصل الخاص بالتقدم، يؤكد التقرير على التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتماد مجلسي البرلمان للقانون الأساسي الذي ينشئ لجنة وطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن مواصلة المناقشات بشأن إصلاح قطاع الأمن بصفة عامة وإصلاح القوات المسلحة بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه تم بالفعل اعتماد التشريعات اللازمة: القانون ١١/٠١٢، المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١١، بشأن إعادة تنظيم القوات المسلحة؛ والقانون ١١/٠١٣، المؤرخ أيضا ١١ آب/أغسطس ٢٠١١،